عرضٌ ونقضٌ

لعدوان (صالح المغامسي)

على أحاديث النبيّ وفرسانه

كتبه عبدالعزيز الميعان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

{**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين**}.

أما بعد؛ فقد أُثير أخيراً كلامٌ لـ (صالح المغامسي).

وقبل الشروع في نقضه؛ فإنّ فكرته التي أثارها أيها الكرام هي في الحقيقة: **رجعيّة وهدمٌ للتخصّص في الدنيا والدين.**

فلا نستبعد أن يأتي غداً من يقف على أبواب المستشفيات ويقول: **(لا نقبل الأدوية حتى يقبله عقلي)**.

ويأتي آخر ويعترض على المهندسين في عمارتهم ويتدخّل في تفاصيل عملهم ويضيّع أوقاتهم.

وهلمّ جرّا، حتى يصبح العدوان آثماً على التخصص العلمي، فلا قيمة للتخصص حينئذ.

بل هذه الفكرة ليست منه؛ فإنها فكرة أثيرت قديماً مع الأسف ومآلاتها ولوازمها خطيرة جدا.

قال شيخ الإسلام: "**فتجدُ ... يطعنُ في دلالة الأدلَّة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان هما مقدِّمتا الزندقة**".

فصلٌ في عرض مضمون فكرة المردود عليه ثم نقضه بحول الله وقوّته

اعلموا رحمكم الله أنّ كلامه متضمّنٌ لثلاثة أمور، (**ادّعاءٌ، وحكمٌ، ودليل**):

١- فادّعاؤه لمسألتين وقضيّتين وفحواهما:

- (**كثيرٌ من الأحاديث قد أضرّت بالأمة**)

- (**مخالفة كثير من أحاديث الآحاد للعقل فيصعب نسبتها للنبي**).

٢- **ثم حَكَمَ بناءً على ذلك:** أنّ الأحاديث يتوقّف في قبولها على العقل، ولو أجمع فرسان الحديث المتخصصين فيه بأنها صحيحة.

٣- واستدلّ بدليلين للحكم الذي توصّل إليه وفحواهما أنّ:

- (**حديث الآحاد صناعة بشرية قابلة للخطأ**)، أي: هي ظنية لا يقينية الثبوت.

- (**وإننا إذا لم نفعل ذلك؛ فقد اتهمنا عقولنا، وإذا اتهمنا عقولنا؛ أصبحنا غير عاقلين، وإذا أصبحنا غير عاقلين؛ كنّا غير مكلفين**).

فأقول وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل:

فأما الأمر الأول:

فإنّه يكفي في نقضه ودَمْغِه، ما يسلِّمُ به العقلاء، وهو أنّ: (**الدعوى المجرّدة عن الدليل والبرهان لا يسلّم لها**).

كما قيل:

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بيّناتٍ أصحابُها أدعياءُ

وأكمل من ذلك قوله تعالى مبيّنا بطلان من ادّعى دعوى مجرّدة عن الدليل، وإنما هي مجرّد خيالات وأوهام للنفوس وأهواء: {**وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانيّهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين**}.

فكيف إذا عرفت بأنّ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم غيثٌ أنبتت الكلأ والعشب الكثير.

واستفاد منها الناس وسقوا وزرعوا ليس في المجالات الشرعية على شتى أنواعها ليس ذلك فحسب.

بل حتى في التخصصات الدنيوية.

ولو استطردنا في بيان هذا الباب فلن ننتهي.

فلا تكاد تجد تخصصا وإلا والأحاديث تشهد لأصوله ويفرح المتخصصون فيه بالأحاديث حين شاهدوا تصديق الأحاديث لتخصصهم.

واستفادةُ أهل التخصصات في هذه الأمة من الأحاديث النبوية-متواترة كانت أو آحادا-: **حقيقةٌ لا تُنكر.**

فأهل اللغة يستفيدون لغة عالية، فصيحة جامعة.

وأهل الأدب يستفيدون أدباً وخلقا.

وأهل التربية يستفيدون قواعد في تربية الجيل المسلم.

وأهل الفقه يستفيدون الأحكام الشرعية.

والدعاة إلى الله يستفيدون الحكمة والرفق والرحمة.

والبيوت تستفيد اطمئنانا وشفقة وتعاوناً.

إلى غير ذلك من الفوائد النافعة من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

فحاشا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون ضررا على الأمة.

نعم..

قد تكون سيفاً قاطعاً مفرّقاً بين أهل الخير وأهل الفتن من الأحزاب والمُرجفين.

كما قالت الملائكة عن النبي: "**ومحمّد فرّق بين الناس**".

وهكذا أحاديثه كشفت أهل الأهواء والفتن.

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: **"أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيرا"**.

وقال: "**سيكون في أمتي اختلاف وفرقة، قوم يحسنون القيل ويسيؤون الفعل**".

ووصف الخوارج بأدق الأوصاف، حتى كانت الأحاديث سبباً في الخير الذي جرى على يد عليٍّ رضي الله عنه في حربه مع الخوارج الإرهابيين.

حتى جاء من وصف الخوارج في الحديث: "**وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ وَلَيْسَتْ لَهُ ذِرَاعٌ عَلَى عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ**".

حتى فرح عليٌّ رضي الله عنه فرحاً شديداً وسجد شكراً حين وجد هذا الرجل الإرهابيَّ من بين الخاسرين الخوارج.

بل إنّ ابنه الحسن رضي الله عنه حفظ الله به أمة النبي.

ولعل ذلك بسبب حفظه لحديث النبي الذي سمعه منه.

فعن الحسن رضي الله عنه أنه قال: حفظت من رسول الله: "**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**"، يعني: اترك ما تشك فيه إلى يقين لا تشك فيه.

ففي تنازله عن الولاية يقينٌ بأنه سيحصل اتفاق وسيُسدّ باب الشر والفتنة بين المسلمين.

ولو استمرّ فلا يقين في حصول المصلحة بل تزيد المنازعة ولربما حصل ما حصل من الفتن.

فحفظه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**"، نفعه.

حتى صار العامُ الذي تنازل فيه رضي الله عنه، عاماً عظيما على المسلمين، اجتمعت به كلمتهم، حتى سُمّي: **عام الجماعة.**

فالناظر في تاريخ الإسلام والمسلمين وسير العلماء والصالحين يجد أنّ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم كانت خيرا عليهم.

وأما ادّعاء (صالح المغامسي) بوجود أحاديث تخالف العقل، فإنّه لا يُسَلَّم له بذلك.

لأنّ العقل الصحيح لا يعارض النقل الصحيح البتة؛ فإنهما متلازمان.

فالمعارضة الحاصلة عند القارئ للحديث:

-إما من جهة النقل، كحديث ضعيفٍ أو مكذوبٍ على النبي.

-وإما من فهمٍ خاطئ للحديث.

كمن فهم عدم وجود العدوى من قوله: "**لا عدوى ولا طيرة**".

فعارضَ بذلك قولَه صلى الله عليه وسلم: "**فرّ من المجذوم فرارك من الأسد**".

ولا تعارض بين الحديثين ولله الحمد.

فإنّ الحديث الأول فيه نفيٌ للعدوى التي تعتقدها الجاهلية وهي التي تضرّ بذاتها.

فقوله: (**لا عدوى**): أي لا عدوى تضرّ بذاتها.

وليس النفي لوجودها.

وساغ حذف ذلك المعنى لظهور مراده في عهد السامع.

كما قال ابن مالك رحمه الله- أحد فرسان اللغة-:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبرْ إذ المراد مع سقوطه ظهرْ

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: "**فرّ من المجذوم**"، إثباتٌ لوجود العدوى؛ فإن الله جعل مخالطة المجذوم سببا في انتقال العدوى.

وهذا ما يثبته الطب في القديم والحديث.

والله عز وجل قد جعل بعض الأدلة تشكل لحكمة شاءها.

منها: **تمييز العلماء، ومنها الابتلاء، ومنها تمييز الخبيث من الطيب، والزائغ من الراسخ.**

كما قال تعالى: {**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة**}.

وقد صنف فرسان الأحاديث المصنفات في الجمع ودفع الأحاديث التي قد يتوهم العقل معارضتها، منها: مشكل الآثار، ونحوها من الكتب الطيبة.

وإما أنْ تكون معارضة الحديث بسبب الجهل بمنزلة العقل:

-فقد لا يعلم أحد المعترضين حدودَ حكمِ العقل وإمكانياته.

-أو لا يعلم بأنّ الأحاديث قد تأتي بما يحار فيه العقل ويفوق ما يحيط به لكن لا تأتي بما يمنع منه ويحيله.

وهذا حتى في القرآن.

مثال ذلك: إنّ العقل قد يحار في إحياء الموتى بعد أن تحوّلت أجسادهم إلى تراب ورميم.

لكن قد بيّن الله أن ذلك لا يمنعه العقل.

فقال: {**أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين*وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهو رميم**}.

فادّعى الذي يكذب بالبعث أنّ إعادة إحياء الموتى وقد صارت عظامهم رميماً أنّ ذلك منكر وممتنع.

لكن الله أقام البرهان على أن الذي خلق الشيء لا يمتنع عليه إعادته.

بل الإعادة وإصلاح الشيء أيسر في واقعنا كما قال: {**وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى**}، وكلاهما يسير هيّن على الله.

وأما الدليل الثاني لمكذّب البعث وهو: أنّ تحوُّلَ الشيءِ من مادة إلى مادة لا يمكن إرجاعه، وذلك حين قال: من يحيي هذه العظام وقد تحوّلت لتراب؟!

فأقام الله البرهان على عدم امتناع ذلك عقلاً بمثالٍ نجده في واقعنا، وذلك في قوله بعدها: {**الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون**}.

فالذي أخرج الحيّ من الميت والضدّ من الضدّ، فأخرج وحوّل المادة الرطبة الباردة وهي الشجر الأخضر، إلى مادة حارة وهي النار.

فالذي فعل ذلك لا يعجزه إحياء العظام وقد تحولّت وصارت رميما ورفاتا وترابا.

فالشاهد أنّ القرآن وكذا أحاديث النبي قد تأتي بما يحار فيه العقل لا بما يمنع العقل منه ويحيله.

وهذا ابتلاء من الله، فمن سلك طريق مشركي قريش وكذّب بها؛ فقد ضلّ.

وأما من استسلم لله وانقاد وعلم أنّ العقل له حدّ يقف عنده؛ فمن الظلم للعقل أن نجعله حاكماً فيما يخرج عن إمكانياته.

وكذلك يعلم أنّ ما غاب عنه فلا دخل له فيه متى ما جاءه نقل صحيح، **فعند ذلك عليه التسليم والانقياد والتصديق.**

ولذلك فانظر رحمك ربي إلى أبي بكر الصديق، وانظر إلى مشركي قريش حين حارت عقولهم بالإسراء والمعراج في ليلة واحدة.

وفي الحقيقة إنّك لو تأمّلت شبهتهم وضلالهم: هي في صعوبة التصديق بالخبر الذي وصل لهم.

وذلك مشابهٌ لقول المردود عليه: "**هناك أحاديث يصعب تصديقها ونسبتها للنبي**".

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: "**لمّا أُسْري بالنبيّ المسجد الأقصى، أصبح يتحدّث الناس بذلك، فارتدّ ناسٌ ممّن آمن.**

وسَعَوْا إلى أبي بكر فقالوا: هل لك في صاحبك، يزعم أنّه أُسْريَ به الليلة إلى بيت المقدس.

قال: (**أوَ قال ذلك؟**).

قالوا: نعم.

قال: (**لئن قال ذلك لقد صدق**).

قالوا: وتصدِّقه!

قال: (**نعم، إني لأصدِّقه بما هو أبعد من ذلك، أصدِّقه بخبر السماء في غدوة أو روحة**).

فلذلك سُمّي الصدِّيق".

فهذا ما تيسّر من فضل الله في نقضِ المسألتين اللتين ادّعاهما.

وأما الحكم الذي بناه على القضيتين الباطلتين؛ فما بني على باطل فهو باطل.

لكن لو سلّم جدلاً؛ فإنّ إجماع تخصص كلّ فنّ: حجة لا تنبغي مخالفته.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "**فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يُجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث، لا يُجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق**".

فكيف وقد ثبت إجماع المؤمنين على تلقي أخبار الآحاد بالقبول.

فإنّه قد تتابع وتواتر عن القرون المفضلة: قبول أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة، وعدم التوقّف فيها على قبول العقل لها.

وقد قال تعالى: {**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتّبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولّى ونصله جهنّم وساءت مصيرا**}.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: "**خَبَرُ الواحِدِ إذا تَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ عَمَلًا به وتَصْديقًا له يُفيدُ العِلمَ اليَقينيَّ عنْدَ جَماهيرِ الأمَّةِ، وهو أحَدُ قِسْمَي المُتواتِرِ.**

ولم يكنْ بَيْنَ سَلَفِ الأمَّةِ في ذلك نِزاعٌ".

وتواردت كلمة أئمة المذاهب على وجوب العمل بخبر الواحد وعدم التوقّف فيه على العقل:

-قال أبو حنيفة رحمه الله: "**إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله وخبر الرسول؛ فاتركوا قولي**".

لعلمه بأنّ العقل مظنّة للخطأ.

-وقال الإمام مالك رحمه الله: "**إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب.**

فانظروا في رأيي؛ فكلّ ما وافق الكتاب والسنة؛ فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسنة؛ فاتركوه".

فجعل عقله تابعاً لحديث النبي.

-وقال الشافعي رحمه الله: "**إذا صحّ الحديث؛ فهو مذهبي**".

فجعل العمدة صحة النقل لا النظر والعقل.

وقال رحمه الله: "**لم أَحفَظْ عن فُقَهاءِ المُسلِمينَ أنَّهم اخْتَلَفوا في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ**".

وقال الإمام أحمد: "**من ردّ حديث رسول الله؛ فهو على شفا هلكة**".

ويشمل ردّ نقله وردّ حكمه.

-لكن المردود عليه قد شذّ عن سلف هذه الأمة، فجعل عقله حاكماً على قبول أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كلّ أبواب الدين.

بل قال: "**ولو قال فرسان الحديث أنها صحيحة**".

تنبيه: همزة (أن) تكون مكسورة بعد القول.

فتقول: (قال إنه)، وليس: (قال أنه).

فيا ليته أحكم تخصصه قبل أن يتكلّم في تخصص غيره.

كما قال ابن حجر: "**إذا تكلّم المرء في غير فنّه؛ أتى بهذه العجائب**".

وأما الدليلان للحكم الذي توصل له:

فدليله الأول فحواه: إنّ الخطأ واردٌ في أحاديث الآحاد، فهي تفيد الظنّ عنده، فلا بدّ أن نعرضها على العقل.

ونقض هذا الدليل أن يقال: إنّ هذه فرضية عقلية في خبر آحادٍ مجرّدٍ عن القرائن.

لكن هذا قطعاً لا وجود له مع أخبار رسولٍ مُرْسَلٍ من الله، صلى الله عليه وسلم.

وذلك لقرائن مهمّة تجعل المرء يقطع بثبوت كثير من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم:

القرينة الأولى: أنّ المُخبَر عنه هو رسولٌ معصومٌ من الله، صادق أمين، أمر بتبليغ كلامه.

مع ما آتاه الله من الفصاحة وجوامع الكلم، وذلك يسهل حفظه بتيسير الله له.

وذلك يقلّل نسبة الخطأ من جهة الناقل إذا كان المنقول عنه شخصاً عادياً، فكيف إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!

مع ما تواتر عنه من الأمر بتبليغ كلامه، فلو كان العقل حاكماً على خبره لأمر بعرْضه على العقل.

والقرينة الثانية: أنّ الذي تناقل الخبر عن النبي، صحابةٌ عدولٌ، قال تعالى: {**كنتم خير أمة أُخرجت للناس**}، والخيرية تقتضي شهادة الله لهم بأنّهم عدول ثقات.

والخيرية في الآية عامّة، فتعمّ الخيرية بأنهم خير الناس في نقل الخبر، ويندرج في ذلك نقل أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والقرينة الثالثة: أنّ الذي نقل الخبر عن هؤلاء الصحابة قد ثبت شدّةُ تحرّيهم في نقل الأخبار والأحاديث وناقليها.

فمن جهة النقل: قد صنّفوا المصنّفات التي تضبط الحديث ولغته وغريبه ومعناه وكتابته وطريقة تحمّله وأدائه وما قد وُجد من خطأٍ في نقله.

ومن جهة الناقلين: قد اشترطوا شروطاً فيهم.

فمن ذلك: الأمانة العلمية والصدق في الدين.

حتى إنّ منهم من إذا وجد أدنى خدشٍ في الأخلاق فإنه يترك حديثه تورّعاً وصيانة لحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

قيل لأحد أئمة الحديث وفرسانه: لم تركت حديث فلان؟

قال: "**رأيته يركض على برذون**".

ومن ذلك: اتصال السند بالراوي ومن يروي عنه.

بل كثيرٌ من أئمة الحديث وفرسانه: لا يكتفي بمجرّد المعاصرة وإمكان اللقاء بين الراوي والمروي عنه.

بل يشترط ثبوت اللقاء ولو مرة عمّن يحدّث عنه.

ومن شدّة تحرّيهم في الناقلين كذلك: أنّهم صنّفوا علماً شريفاً ما أظنّ قد سبقهم إليه أحد من الأمم، حتى أدهش العالَم.

وهو علم الإسناد والرجال.

فيُفصّلون في الرواة تفصيلاً عجيبا، فيذكرون مولده ونشأته وشيوخه وأصحابه ورحلاته وبلده واسمه وألقابه وكناه وتاريخ وفاته وأمراضه التي مرّ بها.

وما أقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، من جهة صدقه وضبطه.

وكلّ كلمة في الفقرة السابقة يندرج تحتها مؤلفات عظيمة وكتب جليلة من شتى البلدان والقرون مما يصعب بل يستحيل معه التواطؤ على الكذب.

روى الخطيب البغدادي، عن محمد بن حاتم بن المظفر أنه قال: "**إنّ الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضّلها بالإسناد.**

وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم".

والقرينة الرابعة: أنّ الذي ينقلونه من أخبار رسول الله هو دين الله عز وجل.

والله عز وجل قد حفظ دينه، كما قال تعالى: {**إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون**}.

وحفظ القرآن يشمل: حفظ ألفاظه وحفظ معانيه وحلاله وحرامه.

ومعاني القرآن وبيان حلاله وحرامه وأخباره وتفصيله إنما تكون من النبي صلى الله عليه وسلم.

كما قال تعالى: {**وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نُزِّل إليهم**}.

فحفظ القرآن يلزم منه حفظ بيان النبي للقرآن.

ويلزم من حفظ الله لبيان النبي للقرآن: حفظ نقل بيانه للناس إلى قرب قيام الساعة.

وكذلك قال تعالى: {**من يطع الرسول فقد أطاع الله**}، وغيرها من الآيات الكثيرة التي حثّ الله على طاعة الرسول وتصديقه.

ومن المعلوم عند جميع العقلاء: أنّ الأمر بالشيء أمرٌ به وبوسائله.

فلا تكون طاعة الشخص وتصديقه: إلا بالعلم بأقواله وحاله، وأوامره وأفعاله.

فحاشاه لله أن يأمر بهذه الأوامر الكثيرة في القرآن: ثمّ يمنع وسائله عن الناس.

فإنّ هذا من التكليف بما لا يطاق، ومن اللغو والعبث الذي يُنزّه الله عنه.

ولذلك فإن في كثيرٍ من الآيات يعلّم الله المؤمنين طريقة نقل الخبر ويندرج فيه نقل خبر النبي ولا شك.

فيأمر الله المؤمنين بقبول الخبر ولو من واحد.

كما قال تعالى: {**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأٍ فتبيّنوا**}.

فيلزم منه ويُفهم أنه: إن جاءنا عدلٌ بنبأٍ فنقبله.

ولم يبيّن متعلّق النبأ: فيشمل النبأ عن النبي، والنبأ عن غيره.

ولم يشترط التوقّف في قبوله على عقولنا؛ فيفيد بأنه شرط لا عبرة به.

بل لم يبيّن في آية واحدة أن نتوقّف في قبول الخبر على عقولنا.

والقرينة الخامسة: أنّ الناس جرت عادتهم في تخصصاتهم أن تقطع بنسبة أقوال الكبار في تخصصهم.

لما لهم من شدة العناية به.

وهذا حتى في التخصصات الدنيوية؛ فإنّ المتخصص بالشيء له عناية وتمييز يفوق به غيره حتى يقطع بنسبة الأخبار، بل لو يُخفى عنه اسم المتكلّم في تخصصه؛ لأخبرك من القائل به.

كما أنّ للمشتغل بصرف العملات يعلم بأن هذا دينار صحيح، وهذا دينار مزيّف.

قيل للإمام عبد الرحمن بن مهدي، وهو أحد فرسان الحديث:

إنك تقول للشيء هذا صحيح، وهذا لا يثبت، فعمن تقول ذلك؟

قال: "**أرأيت لو أتيت الناقد، فأريته دراهمك، فقال: (هذا جيد وهذا بهرج)، أكنت تسأل عمن ذلك؟ أم تسلم له الأمر؟**".

قال: بل أسلم له الأمر.

قال: "**فهذا كذلك؛ لطول المجالسة والمناظرة والخبرة**".

فإذا كان الناس في تخصصاتهم الدنيوية يسلّمون الأمر لأهل التخصص ففرسان حديث النبي صلى الله عليه وسلم: أوْلى بذلك مع ما سبق من أمانتهم وصدقهم وشدّة تحرّيهم.

انظر مثلاً للمتخصصين باللغة العربية، فإنهم يقطعون بنسبة المعلقات وكثير من القصائد لأصحابها.

ولو أنكر عليهم شخص لاتُّهم وأنكر عليه الناس.

مع أنّك لو فتّشت في ثبوت هذه القصائد، فإنك-واللهِ-لن تجد نصف، بل ربع ما في قوة التثبّت عند أسانيد وحملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفرسانه.

والقرينة السادسة: أنّ أحاديث الآحاد التي فيها إخبار عن المستقبل كعلامات الساعة ونحوها، قد وقعت كما أخبر صلى الله عليه وسلم، **وهذا شاهد صدقٍ على يقين ثبوتها.**

والقرينة السابعة: أنّ الأمة قد أجمعت على تلقّي أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم مما في جملة الصحيحين بالقبول والتسليم، وعامّة من يدندنون بمظنّة الخطأ في الثبوت أو المتن إنما يتكلمون عن أحاديث في الصحيحين.

قال ابن الصلاح رحمه الله: "**جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته في هذا الكتاب؛ فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر.**

وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه.

وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع".

ومتى ما أجمعت الأمة على شيء؛ فإنّ الخلاف بعده أو قبله لا عبرة به؛ إذ إنّه من المقطوع به أنّ:

-أمة النبي لا تجتمع على ضلالة.

-ولا بدّ أن يقوم بالحق طائفة من هذه الأمة.

وذلك من سبيل المؤمنين الذي قال الله فيه كما تقدم: {**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتّبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا**}.

فهل بعد هذه القرائن يأتينا من يشكّكنا في ديننا ويذكر بأنّ الحديث والخبر عن رسول الله لا نقبله بل لابدّ أن نعرضه على عقولنا؟!

وزيادةً على ما تقدّم يقال: إنّ الخطأ المزعوم المظنون في ثبوت النقل الذي جعل (صالح المغامسي) يردّ أو يتوقّف في إثبات أحاديث النبي، هو موجود كذلك في العقل.

فكم أخطأ العقل في الحكم على الأشياء، وهذا يجده المرء في حياته بل في يومه.

فلو سلّم جدلاً بمظنّة الخطأ في ثبوت النقل؛ فإنّ ذلك لا يلغي ثبوته.

كما أن الخطأ الوارد على العقل لم يلْغِ حكمه عند مقدّم العقل.

فانظر مثلاً للأطباء والمهندسين وكثير من أهل العلوم الدنيوية: لا تكاد تجدهم في درجاتهم إلا وقد أخطأوا مرة أو مرتين بل مرات في دراستهم المدرسية والأكاديمية بل في أعمالهم اليومية.

ومع وجود ذلك الخطأ؛ فإنهم لا زالوا أطباء ومهندسين يعتدّ الناس بهم، ويرجعون إليهم، ويقبلون منهم، ويتوجّهون لهم في أمور مهمة كالعمليات الجراحية وبناء الجسور والدول ونحو ذلك.

فهذا المبدأ الخطير الذي يردّ النقل أو يتوقّف فيه لمظنّة موهومة من وجود الخطأ، **إنّ لازم قوله:** عدم الاعتداد بأيٍّ من الاختصاصات الدنيوية والدينية.

وذلك هدم للدنيا كما أنه هدم للدين.

وأما الدليل الثاني الذي استدل به؛ في قوله: "يقولون: (اتهم عقلك) أنا إذا اتّهمت عقلي أصبحت غير عاقل، وإذا كنت غير عاقل أصبحت غير مكلّف"

وهذا الكلام فيه ما فيه من الهذيان والتلبيس.

فإنّ الذي أخبرنا بضعف العقل: هو ربّنا عز وجل.

قال تعالى: {**وخُلق الإنسان ضعيفا**}، وهذا يشمل ضعف الإنسان في كلّ شيء.

ومن ذلك: أنّ علم الإنسان قليلٌ؛ فمن الظلم أن يكون عقل الضعيف حاكماً على خبر رسولٍ من الله.

كما قال تعالى: {**ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**}.

ثم إنّه بإجماع العلماء والعقلاء: أنّ العقل تعرِض له عوارض تمنعه من كمال الإدراك أو الخطأ فيه.

فبالاتفاق: أنّ القاضي والحاكم لا يحكم وهو حاقن أو غضبان.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "**لا يقضِيَنَّ حكمٌ بين اثنين وهو غضبان**".

وقال صلى الله عليه وسلم: "**لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان**".

وهذه عوارض يومية لا يكاد يسلم منها أحد؛ فكيف لا نتّهم هذا العقل عند توهّم المعارضة مع كلام الله ورسوله؟!

بل كيف يكون هذا العقل حاكماً على كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟!

وأما إلزام المردود عليه بأن اتهام العقل يلزم منه أن نكون غير عاقلين؛ فيقال: إنّه مع وجود هذه العوارض والنقص والضعف عند الإنسان، فإنّ الله لم يرفع التكليف عنه إلا عند: فقد آلة العقل، أو عند النسيان والخطأ.

وكذلك لم يكلّف مَن عنده هذه الآلة فوق طاقته.

وهذا من رحمة الله عز وجل، {**لا يكلّف الله نفساً إلا وُسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**}.

فلا حرج في اتهام العقل؛ لأنه قد يخطئ أو ينسى.

ولا يلزم من اتّهام العقل بالخطأ في الإدراك أو الفهم أو غيرها: أن يكون المرء غير عاقل.

ولا يلزم من اتهام العقل: ارتفاع التكليف كليّا عن الإنسان كحال المجنون.

وإنما من رحمة الله: أنْ رفع التكليف جزئيّا ووضع الإثم في حال الخطأ والنسيان والنائم.

بل خذها قاعدة رحمك الله: **يجب اتهام العقل عند توهّم معارضته للنقل وإلا فالهلاك وربِّ الكعبة.**

وانظر لقول سهل بن حنيف رضي الله عنه وقد مرّ بتجربة مفيدة لنا.

قال رضي الله عنه: "**اتَّهِموا الرَّأيَ؛ فلقد رَأيتُني يَومَ أبي جَندَلٍ ولو أستَطيعُ أن أرُدَّ على رَسولِ اللهِ أمرَه لَرَدَدتُ، واللهُ ورَسولُه أعلَمُ**".

فعند توهّم المعارضة بين العقل والنقل: يجب اتهام العقل، والتسليمُ والانقياد للنقل من كلام الله ورسوله وإلا الهلاك.

ختاماً يقال:

-إنّ العقول تتفاوت ولها حدود، وقد تخطئ، وقد تتوهّم الحق.

فمن الظلم والحال هذه: أن نجعل العقل حاكماً على أحاديث رسول الله.

بل العقل تابعٌ مصدّق للنقل.

ولذا قال عليٌّ رضي الله عنه كلمته التي تُنقش بماء الذهب: "**لو كان الدّينُ بالرّأي؛ لكان أسفَلُ الخفِّ أولى بالمسحِ من أعلاه**".

ويقال له: أيّ عقل هو المرجع؟

فكلمة العقل كلمة واسعة، وأحكام عقل (خالد) تختلف عن أحكام (عمرو) بل أحكام (خالد) اليوم ينقضها (خالد) غدا، ويشك فيها (خالد) بعد غد.

وهذا واقع معلوم.

والخاتمة الثانية:

-أنّه ينبغي ألّا يكون خشوع أحدهم وبكاؤه الذي يظهره للناس مانعاً من الردّ عليه ونقْده.

بل إن الفتنة في ذلك.

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله: "**بلغني أن من ابتدع بدعة ضلالة؛ آلفه الشيطان العبادة، أو ألقى عليه الخشوع والبكاء؛ كي يصطاد به**".

وقال الإمام أحمد بن حنبل عن أحدهم: "**لا يغرك خشوعه ولينه، لا تغتروا بنكس رأسه؛ فإنه رجل سوء.**

ذاك لا يعرفه إلا مَن خبَرَه!

لا تكلّمْه ولا كرامة له!

كلّ من حدّث بأحاديث رسول الله وكان مبتدعًا تجلس إليه؟!

لا، ولا كرامة، ولا نعمة عين"".

وجاء رجل لابن عيينة فتكلم في القرآن فَزَبَره وأشار عليه بالعُكَّاز وانتهره، فقيل له: إنه رجل عابد وناسك!

فقال: "**ما أراه إلا شيطانًا**".

والخاتمة الثالثة: أنّ الفصاحة والبلاغة وزخرف القول لا ينبغي الاغترار به.

فإنّها من وسائل دسّ العقائد الفاسدة في الناس ومن أدوات اجتيالهم عن دينهم.

كما قال تعالى: {**وكذلك جعلنا لكل نبيٍّ عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا**}.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "**إنّ الله يبغض البليغ من الرجال، الذي يتخلل بلسانه كما تتخلّل البقرة بلسانها**".

اللهم أحينا على الإسلام والسنة

وتوفّنا على الإسلام والسنة

والحمد لله رب العالمين